الأمم المتحدة S/2014/199

مجلس الأمن

Distr.: General
18 March 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير سرداً للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي جرى تمديدها بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢١٣١ (٢٠١٣).

ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية سارياً بوجه عام، وإن كان ذلك في بيئة متقلبة باستمرار بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. ويرد أدناه بيان انتهاكات وقف إطلاق النار. وواصلت القوات المسلحة السورية نشر أفراد ومعدّات داخل المنطقة الفاصلة، ونفّذت أنشطة عسكرية وعمليات أمنية ضد عناصر المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة، وكان ذلك يحدث أحياناً ردّاً على هجمات شنّها عناصر المعارضة المسلحة. ويشكّل وجود القوات المسلحة السورية والمعدات العسكرية السورية داخل المنطقة الفاصلة انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية المبرم في عام ١٩٧٤.

٣ – ومن شأن الأنشطة العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في المنطقة الفاصلة أن تزيد من التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتضر بوقف إطلاق النار بين البلدين، وتعرِّض السكان المدنيين المحليين وموظفي

14-25903 (A) 180314 190314

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأمم المتحدة للخطر. وحسبما شدد عليه مجلس الأمن في قراره ٢١٣١ (٢٠١٣)، ينبغي تجنب القيام بأي نشاط عسكري أيا كان نوعه في المنطقة الفاصلة.

٤ - وفي سياق الاشتباكات التي جرت بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبعة حوادث إطلاق نار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوةَ أن طلقة مدفعية سقطت في بستان يقع بالقرب من تل الفرس. وأكد تحقيق أجرته القوة بأن طلقة مدفعية كانت قد أطلقت من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. ولم تسجل أي إصابات بين الأشخاص أو أضرار في الممتلكات. وقامت القوة على الفور بإبلاغ السلطات السورية بالحادث، وحثّتها على أن تطلب من القوات المسلحة السورية وقف إطلاق النار من جانبها. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة في ١٧ شباط/فبراير بأن قذيفة هاون أطلقت من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. وحققت القوة في الحادث، لكن لم تتمكن من الوصول إلى الموقع المشار إليه للتحقق من موقع الارتطام بسبب الوضع الأمني السائد في المنطقة. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير، لاحظ موظفو الأمم المتحدة سقوط ما مجموعه سبع قذائف هاون ومدفعية على الجانب ألفا. ولم يردّ جيش الدفاع الإسرائيلي على هذه الحوادث. وفي ١ آذار/مارس، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة عن وقوع ثلاثة انفجارات بالقرب من أحد مواقعه في منطقة جبل الشيخ، على مسافة ٣ كيلومترات إلى الشمال من بلدة مجدل شمس. وقد حققت القوة في الحادث، إلاّ أنه لم يتسن تحديد سوى موقع واحد. وتبيّن من موقع الارتطام أن القذيفة أطلقت من الجهة الشمالية الشرقية. وفي ١١ شباط/فبراير، لاحظت القوة قيام ١٠ جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي بعبور خط ألفا شمال مركز المراقبة ٥٣ التابع للأمم المتحدة لفترة وجيزة. وإن جميع حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور خط وقف إطلاق النار، تشكِّل انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك.

٥ - ووقع إطلاق نار من الجانب ألفا عبر خط وقف إطلاق النار في ٥ آذار/مارس عندما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ١٧ طلقة بالدبابات باتجاه قرية الحميدية الجديدة في المنطقة الفاصلة. وبعد إطلاق النار مباشرة، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي لاحظوا ثلاثة أشخاص يضعون ''شيئا'' غير معروف على السياج التقني، غرب خط وقف إطلاق النار، فأطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار على الأشخاص وعلى موقع تابع للقوات المسلحة السورية الذي قال جيش الدفاع الإسرائيلي بأن الأشخاص جاؤوا منه. كذلك أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه لاحظ أن الأشخاص الثلاثة كانوا ينشطون في تلك المنطقة لمدة ثلاثة أيام. ولم ير أفراد القوة هؤلاء

الأشخاص، لكنهم لاحظوا أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وهم يهيِّئون مواقع إطلاق النار معززين بأربع دبابات وناقلتي جنود مصفحتين، ثم أطلقوا بعدئذ قذائف الدبابات. وعلى الفور احتجت القوة على قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار، وذكّرت جيش الدفاع الإسرائيلي بأهمية الاتصال مع القوة للحيلولة دون تصعيد الوضع. واتصلت القوة أيضا بالمندوب السوري الرفيع المستوى الذي احتج على قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار، وأبلغ القوة بأن ١٤ سورياً، بمن فيهم أفراد من قوات الأمن، قد أصيبوا من جراء النيران التي أطلقتها دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي. وأظهرت النتائج الأولية للتحقيقات التي أجرتها القوة أن ذلك ''الشيء'' هو جهاز متفجر مرتجل مموّه في شكل صخرة وضع على مسافة تقارب ٢٠ متراً غرب خط وقف إطلاق النار، وعلى مسافة خمسة أمتار شرقي السياج التقني. وكشفت التحقيقات الأولية أن للجهاز سلك اشتعال يتصل بالسياج التقني بصاعقين مربوطين بأسلاك وضعت في جزئه الخلفي كآلية اشتعال ثانية. ولم يتمكن التحقيق الذي أجرته القوة من تحديد الأشخاص الذين وضعوا الجهاز. وأكد تحقيق القوة أن الطلقات التي أطلقتها دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي قد أصابت مسجداً ومدرسة في الحميدية الجديدة وألحقت ضرراً بالمنطقة المحيطة. واتصل قائد القوة مع كلا الجانبين اللذين أكدا له استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك وجهودهما الرامية إلى الحيلولة دون تصعيد الأوضاع.

٦ - وقد لاحظ أفراد الأمم المتحدة على أرض الواقع وبشكل شبه يومي قيام أفراد مدنيين، وبخاصة الرعاة، بعبور خط وقف إطلاق النار بشكل غير متعمد. وكان من بينهم أيضا أشخاص يحفرون لإزالة ألغام أرضية، على النحو المبيّن بالتفصيل في الفقرة ٢١. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة وقوع حوادث عندما تواصل مسلحون من المعارضة مع جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط وقف إطلاق النار بالقرب من موقع الأمم المتحدة ٨٥. وفي أحيان كثيرة، لا سيما خلال فترات الاشتباكات الشديدة بين القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة، لاحظت القوة مسلحين من المعارضة ينقلون جرحى من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، لاحظت القوة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي من الجانب ألفا بتسليم ثلاثة أشخاص إلى مسلحي المعارضة من الجانب برافو. وإثر ورود معلومات من جيش الدفاع الإسرائيلي تفيد بوقوع انفجار بالقرب من السياج التقني، وبأن الانفجار من تدبير الجانب برافو لاستهداف جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، أكدت القوة أن انفجاراً قد وقع بالقرب من السياج التقني، لكنها لم تجد دليلا على شن هجوم متعمد.

٧ - وبوجه عام، ظلت منطقة عمليات القوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مسرحاً لاشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة، وتركزت الصدامات في مواقع محددة. واحتدم القتال في الأجزاء الوسطى والجنوبية الوسطى من المنطقة الفاصلة، بما في ذلك على طول طريق الإمداد الرئيسية للقوة، وفي المنطقة المحددة السلاح الواقعة إلى الشرق منها مباشرة. واستمر وجود واستخدام الأسلحة والمعدات الثقيلة من قِبل القوات المسلحة السورية. واستمر كذلك استخدام القذائف المضادة للدبابات من قِبل مسلحي المعارضة. وبدءاً من أوائل شباط/فبراير، تناقصت الاشتباكات في بلدات جباتا وأوفانية وخان أرنبة. وفي الأجزاء الجنوبية من المنطقة الفاصلة، بسط مسلحو المعارضة سيطرتهم على مزيد من المناطق وعززوا نفوذهم عليها.

٨ - وعلى وجه التحديد، تواصلت اشتباكات عنيفة في المنطقة الفاصلة بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في بئر عجم وبريقة والرفيد، واستمرت القوات المسلحة السورية في إطلاق النار على مناطق جباتا والترنجة وأوفانية والحرية والصمدانية والقحطانية. واندلع قتال عنيف أيضا في مناطق خان أرنبة والبعث والحميدية، لا سيما على طول طريق الإمداد الرئيسية للقوة. واندلعت أيضا اشتباكات شديدة في القرى الواقعة مباشرة إلى الشرق من المنطقة الفاصلة، بما في ذلك جبا، وأم باطنة، وممتنة، وكودنة، وعين التينة، وعين زيوان، والسويسة، وأبو غارة. وكان هناك يومياً إطلاق نار بالأسلحة الصغيرة من داخل المنطقة الفاصلة وإطلاق نار بالمدفعية الثقيلة ومدافع الهاون والدبابات القتالية الرئيسية والرشاشات والمدافع المضادة للطائرات من المنطقة المحدودة السلاح بمحاذاة الخط برافو. ويذكر أن تهدئة الوضع في جباتا وأوفانية وخان أرنبة في شباط/فبراير كان ناجماً عن تدابير هدنة محلية. ولاحظت القوة عدداً من المدنيين يسلكون طريق العودة إلى بيوتهم على ما يبدو. وبعد اشتداد وطأة الوضع الإنساني بشكل بالغ الخطورة في منطقة جباتا، خفّت حدّتها بعض الشيء بعد حصول المدنيين على بعض الإمدادات الغذائية.

٩ - وكانت الحوادث ذات الأهمية الخاصة على النحو التالي: في ١٣ كانون الثاني/يناير، شنّت القوات المسلحة السورية هجوما على مسلحي المعارضة في مناطق جنوب خان أرنبة والبعث في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة. واستخدمت القوات المسلحة السورية دبابتين، كانتا ترابطان سابقاً في المنطقة المحدودة السلاح، وانتقلت إحداهما لاحقاً إلى المنطقة الفاصلة فأحرقها مسلحو المعارضة. وشوهدت الدبابة الثانية تتحرك إلى شرق المنطقة الفاصلة. واستمرت الاشتباكات وتبادل إطلاق النار طوال اليوم وظل الطريق الرئيسي بين معسكر نبع الفوار على الجانب برافو ومعسكر عين زيوان على الجانب ألفا مقطوعا لمدة يومين. وخلال تلك الأحداث، أصابت طلقة سلاح صغير أحد أبواب موقع الأمم المتحدة ٦٢ وخلّفت أضراراً

طفيفة. وفي الأيام التي أعقبت القتال في هذه المنطقة، قامت القوات المسلحة السورية بتجديد وإعادة بناء موقع للقوات المسلحة السورية كانت قد تخلّت عنه سابقاً في جنوب خان أرنبة، داخل المنطقة الفاصلة. ومنذ ذلك الحين، لاحظت القوة في أحيان عديدة وجود دبابة، ومدفع مضاد للطائرات وعدة جنود تابعين للقوات المسلحة السورية في الموقع. واحتج قائد القوة لدى مندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى على هذا الانتهاك لاتفاق فض الاشتباك.

١٠ - واندلعت أشد أعمال القتال ضراوة في منطقة عمليات القوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وتميزت بشن عناصر المعارضة المسلحة عدة هجمات منسقة على مواقع القوات المسلحة السورية ونقاط التفتيش التابعة لها بالقرب من التل الغربي والتل الشرقي والقرى المحيطة بهما في المنطقة المحدودة السلاح المتاخمة للمنطقة الفاصلة. وشهدت تلك المواجهات استخدام الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك دبابة استولى عليها سابقا عناصر المعارضة المسلحة من القوات المسلحة السورية، وكذلك استخدام القوات المسلحة السورية للغارات الجوية بشكل شبه يومي. وفي يومي ٦ و ٩ شباط/فبراير، وأثناء تحليق طائرات وطائرات عمودية تابعة للقوات المسلحة السورية فوق المنطقة، لاحظ أفراد القوة حدوث تفجيرات في المنطقة المحدودة السلاح تتسق مع استخدام ''البراميل المتفجرة''. وشمل القتال مساحة واسعة من المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو، الأمر الذي أدى إلى تقييد الحركة بدرجة كبيرة على طرق إمداد مواقع القوة في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات. ومنذ اندلاع هذه الاشتباكات العنيفة، نفذت القوات المسلحة السورية في عدة مرات مهمّات لإعادة إمداد مواقعها على التل الغربي والتل الشرقي بواسطة الطائرات العمودية. وفي كل مرة قامت القوة بإبلاغ جيش الدفاع الإسرائيلي عن هذا النشاط. ومنذ ١٦ شباط/فبراير، لاحظت القوة تنفيذ القوات المسلحة السورية هجوما مضادا في المنطقة نفسها، حشدت له عددا كبيرا من الجنود وشنّت غارات جوية مرة أخرى. وفي ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ شباط/فبراير، لجأ الموظفون العاملون في موقع الأمم المتحدة ٦٩ إلى المخابئ، وفي ١٩ شباط/فبراير، لجأ موظفو الموقع ٦٨ إلى المخابئ، وذلك عقب إطلاق النار بالقرب من الموقعين. وأثناء القتال، الذي كان لا يزال دائراً وقت كتابة هذا التقرير رغم انخفاض حدته منذ ٢٤ شباط/فبراير، لاحظت القوة في بعض الأحيان استخدام عناصر المعارضة المسلحة لدبابة واحدة بالقرب من مركز المراقبة ٥٢ التابع للأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة.

١١ - وفي تطور مثير للقلق، أجدني ملزماً بالإبلاغ أن موظفي الأمم المتحدة شاهدوا من بعيد، في ١٨ شباط/فبراير، جثث خمسة أشخاص مقطوعي الرؤوس، وذُكِر أن جميعهم من أفراد القوات المسلحة السورية. وكان ذلك بالقرب من القحطانية في موقع يستخدمه مسلحو المعارضة، وبحضور عدد من عناصر المعارضة المسلحة. وفي عمل وحشي مماثل، ترك

عناصر المعارضة المسلحة، في ١٩ شباط/فبراير، رأساً مقطوعا ظلّ على الأرض حوالي ساعتين على مقربة من موقع الأمم المتحدة ٦٩. وفي اليوم نفسه، أبلغ عناصر المعارضة المسلحة العاملين في حفظ السلام بأنهم يحتجزون ١٠ جنود من القوات المسلحة السورية، كانوا قد أُسروا أثناء القتال الذي دار في اليوم السابق في زبيدة غربية في المنطقة المحدودة السلاح.

١٢ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أثناء القتال العنيف بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة بالقرب من قرية القحطانية، شاهد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة خمسة من مسلحي المعارضة يطلقون النار من المنطقة المحيطة بمركز المراقبة غير المأهول ٦٠ - ألف. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، شاهد حفظة السلام ثلاثة أشخاص يغادرون مركز المراقبة غير المأهول التابع للأمم المتحدة ٨٠ - ألف. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قام خمسة أشخاص كانوا بالقرب من مركز المراقبة ٥٢ التابع للأمم المتحدة بإطلاق سبع طلقات نارية من أسلحة صغيرة في اتجاه منصة مركز المراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقّت القوة تقارير تشير إلى أن هذه المواقع التي أخلتها القوة وفريق مراقبي الجولان مؤقتا في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات باتت تُستخدَم من جانب عناصر المعارضة المسلحة. ونظرا للحالة الأمنية في المنطقة، لم يكن بوسع القوة التأكد من صحة هذه التقارير.

١٣ - وخلال فترات القتال بين القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة، اضطر موظفو الأمم المتحدة إلى الاحتماء بمواقعهم مرات عديدة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، سقطت قذيفة هاون في موقع الأمم المتحدة ٦٨ فألحقت أضرارا بالموقع، وأصابت شظايا القذيفة السترة الواقية التي كان يرتديها أحد حفظة السلام. ولكن الجندي لم يصب بأذى. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أصيبت منصة مركز المراقبة ٥٦ التابع للأمم المتحدة بطلقة طائشة من مدفع مضاد للطائرات. وفي ٣ كانون الثاني/يناير و ٤ شباط/فبراير، أطلقت القوات المسلحة السورية النيران بالقرب من موقع الأمم المتحدة ٦٩. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أُطلق النار بالقرب من مركز المراقبة ٥٦ التابع للأمم المتحدة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أصيب موقع الأمم المتحدة ٦٢ بطلقة واحدة من سلاح ناري صغير. وفي اليوم نفسه، لاحظ موظفو القوة أربعة من جنود القوات المسلحة السورية يستخدمون الموقع للاحتماء من إطلاق النار لبعض الوقت خلال النهار. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، سقطت قذيفة هاون بالقرب من موقع الأمم المتحدة ٦٨. وفي ٤ شباط/فبراير، سقطت بالقرب من موقع الأمم المتحدة ٦٩ ثلاث قذائف مدفعية كانت قد أطلقت من المنطقة المحدودة السلاح. وفي ١٦ و ٢٢ شباط/فبراير، سقطت قذيفتا مدفعية وقذيفة دبابة على التوالي بالقرب من موقع الأمم المتحدة ٦٩، وفي ١٨ شباط/فبراير سقطت ثلاث قذائف بالقرب من موقع الأمم المتحدة ٦٨. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أصابت رصاصة طائشة سيارة متعاقد خاص في

مركز المراقبة ٥٢ التابع للأمم المتحدة. واحتجت القوة على جميع هذه الحوادث لدى المندوب السوري الرفيع المستوى، وحثّته على كفالة إبلاغ القوات السورية بضرورة احترام سلامة موظفي الأمم المتحدة ومواقعها والتأكد من تفهمها للأمر. وفي أعقاب تدخلات القوة لدى المندوب السوري الرفيع المستوى، قلّت بشكل كبير الحوادث التي تقع على مقربة من مركز المراقبة ٥٦ والموقع ٦٢ التابعين للأمم المتحدة. ولا يزال الموقعان ٦٨ و ٦٩ في مرمى تبادل إطلاق النار بشكل شبه يومي.

١٤ - وإذ تبذل القوة قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار والسهر على التقيد به تقيدا تاما وفقا لما نص عليه اتفاق فض الاشتباك، فإنها تبلغ عن جميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار. واستمرت القوة في رصد التحركات التي يقوم بها أشخاص مجهولو الهوية عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة والإبلاغ عنها. وأقام قائد القوة اتصالات منتظمة ووثيقة مع جيش الدفاع الإسرائيلي والمندوب السوري الرفيع المستوى.

١٥ - وظلت قوات الأمن السورية تحتفظ بنقاط التفتيش التي كانت قد أقامتها داخل المنطقة الفاصلة عندما بدأت تنفيذ العمليات العسكرية في المنطقة. ونظرا إلى سيطرة جماعات المعارضة المسلحة على أجزاء من المنطقة الفاصلة، انسحبت القوات المسلحة السورية من نقاط التفتيش في بعض المناطق بينما عززت وجودها في مناطق أخرى. وعززت القوات المسلحة السورية انتشارها في مناطق قريبة من الطريق الرئيسي الذي يقطع المنطقة الفاصلة بين مدينتي خان أرنبة والقنيطرة. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظ أفراد القوات المسلحة السورية بنقاط تفتيش عند المداخل الشرقية للمنطقة الفاصلة على جانبي خط برافو لتتمكن من مراقبة حركة المرور وتقييدها. وفي كثير من الأحيان، كانت نقاط التفتيش تعيق حرية تنقُّل القوة وفريق مراقبي الجولان. وازدادت القيود المفروضة على حركة قوة الأمم المتحدة وفريق مراقبي الجولان في المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح نتيجةً للاشتباكات التي طال أمدها بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة، مما أدى إلى قطع طرق الإمداد لمواقع القوة في المنطقة الفاصلة. وفي بعض الأحيان، كان طريق الإمداد الرئيسي للقوة مقطوعا، ما أعاق حركة القوة بين معسكر عين فوار في الجانب برافو ومعسكر عين زيوان في الجانب ألفا. وأبلغ المندوب السوري الرفيع المستوى قوة الأمم المتحدة بأنه لدواع أمنية ينبغي أن يتجنب جميع موظفي الأمم المتحدة المناطق التي تدور فيها اشتباكات، وبأن على قوة الأمم المتحدة ألا تنفذ دوريات ليلية.

١٦ - وفي ٢ شباط/فبراير، أطلقت نيران رشاشات خفيفة وثقيلة على مركبات القوة التي كانت تنفِّذ تحركات ليلية تم تنسيقها مع المندوب السوري الرفيع المستوى، وحدث ذلك بينما كانت المركبات تقترب من نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السورية، على بعد ٣ كيلومترات تقريبا إلى الجنوب الغربي من معسكر الفوار. وردّت الدورية بإطلاق النار وعادت بعد ذلك إلى المخيم. ولم تقع إصابات في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ولكن بعض طلقات الرصاص أصابت مركبات الأمم المتحدة. واحتج قائد القوة بشدة على الحادث لدى المندوب السوري الرفيع المستوى الذي قال إنه سيتم إجراء تحقيق في هذا الأمر. وقال المندوب السوري الرفيع المستوى أيضا، إن عناصر المعارضة المسلحة كانوا يتنقلون في المنطقة في نفس الوقت، وربما دفع ذلك أفراد القوات المسلحة السورية إلى إطلاق النار عندما اقتربت مركبات قوة الأمم المتحدة من نقطة التفتيش.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد تقييد تنقلات موظفي الأمم المتحدة وتفاقمت المخاطر المحدقة بهم نتيجة أيضاً لزرع أجهزة متفجرة مرتجلة على طول الطرق في المنطقة الفاصلة. ولاحظت القوة استمرار وجود حاجز على الطريق زرعت فيه ألغام مضادة للدبابات وسط حجارة متناثرة على مقربة من موقع الأمم المتحدة ٦٠، وحاجز على الطريق شمال الحميدية الجديدة، وجهاز متفجر مرتجل على الطريق المؤدي إلى موقع الأمم المتحدة ٥٦. وتعرقل أيضا تحرُّك القوة بسبب الاشتباه في وجود ألغام مضادة للدبابات أو أجهزة متفجرة مرتجلة على الطريق الرئيسي المجاور لبلدة القحطانية، والاشتباه في وجود أجهزة متفجرة مرتجلة على الطريق من أم باطنة إلى مرابعات بجوار قرية ممتنة، والاشتباه في وجود أجهزة متفجرة مرتجلة وحواجز على الطرق في محيط قرية رويحينة، وكذلك على الطريق الرئيسي قرب قرية أم باطنة.

١٨ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، تعرّضت قافلة تابعة للقوة مكوّنة من سبع مركبات لإطلاق النار باستخدام أسلحة صغيرة في محيط قرية رويحينة. ولحقت أضرار بمركبتين من جراء الطلقات. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تعرّضت قافلة إمدادات تابعة للقوة مؤلفة من خمس مركبات لإطلاق النار على يد عناصر مسلحة في محيط قرية رويحينة القريبة من الموقع ٦٨. وأدى إطلاق النار باستخدام أسلحة صغيرة إلى إصابة إحدى المركبات المصفّحة بطلقتَين؛ ولم يُصب أي من موظفي الأمم المتحدة بأذىً. وأوقفت أيضا عناصر من المعارضة المسلحة في ٢٠ كانون الثاني/يناير قافلة تابعة للقوة كانت متوجهة نحو الموقع نفسه، في نقطة تفتيش في رويحينة. وأثناء تفتيش مركبات القافلة والتحقق من هويات موظفي الأمم المتحدة، استفسرت عناصر المعارضة المسلحة عن جنسية بعض موظفي الأمم المتحدة، ظناً أنهم من جنسية روسية، واستفسرت كذلك عن الانتماء الديني لأحد الموظفين.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، قام خمسة أشخاص مسلحين بتفتيش قافلة تابعة للقوة كانت متوجهة إلى موقع الأمم المتحدة ٦٨، في نقطة تفتيش متنقلة مؤقتة على طول الطريق بين أم باطنة ورويحينة. وأثناء تفتيش المركبات، ظنّ أحد الأشخاص المسلحين أن أحد جنود القوة يحمل الجنسية الروسية فرمى بطلقة نارية اخترقت باب المركبة الخلفي الذي كان مفتوحا. وأصابت الطلقة النارية نافذة المركبة التابعة للأمم المتحدة، ثم ارتدّت عند ارتطامها بخوذة أحد حفظة السلام، وتسببت في إصابته بجروح طفيفة. وانطلقت القافلة مسرعةً باتجاه موقع الأمم المتحدة ٦٨ حيث تلقّى موظف حفظ السلام العلاج. وتعرّضت المركبة لأضرار نجمت عن ثلاث طلقات. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أصابت رصاصة طائشة سطح مركبة تابعة للأمم المتحدة في محيط قرية كودنة في المنطقة المحدودة السلاح. وفي ٢٨ شباط/فبراير، سقطت طلقات نارية صدرت من موقع تابع للقوات المسلحة السورية في التل الغربي، في موقع قريب من قافلة تابعة للقوة في محيط مركز المراقبة ٥٣. ونظراً لوجود جماعات معارضة مسلحة في عموم منطقة بيت جن ومزرعة بيت جن في المنطقة الشمالية المحدودة السلاح، غيّرت القوة طرق تحركاتها نحو مواقع جبل الشيخ، مما أدى إلى مضاعفة المدة التي يستغرقها التنقل في كل اتجاه. وفي ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، امتدت نيران مدافع الهاون حتى لم يعد يفصلها سوى ٢٠ مترا أو ١٠٠ متر عن قافلة تابعة للقوة كانت تتنقل بين مخيم نبع الفوار ودمشق. ولم يُصب أي من موظفي الأمم المتحدة بأذى ولم تلحق بمركباتها أي أضرار.

١٩ - واحتجّت القوة على وجود القوات المسلحة السورية ومعدّاتها في المنطقة الفاصلة، وعلى إطلاق النار نحو المنطقة الفاصلة وداخلها، وعلى إطلاق النار على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وكرر قائد القوة التأكيد للسلطات السورية بأن القوات المسلحة السورية ملزمة بوقف العمليات العسكرية في المنطقة الفاصلة، وبالكف عن إطلاق النار من المنطقة المحدودة السلاح، وشدّد على أهمية الالتزام بأحكام اتفاق فض الاشتباك وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان. ونقل كبار موظفي الأمم المتحدة رسائل مماثلة إلى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

٢٠ - وفي بيئة العمليات هذه المحفوفة بالتحديات، تولّت قوة الأمم المتحدة مهام الإشراف على المنطقة الفاصلة عن طريق إيفاد أفرادها للمرابطة في مواقع ثابتة والقيام بالمراقبة على مدار الساعة للتأكد من خلوِّ المنطقة من القوات العسكرية التابعة لكلا الطرفين. وتواصل القوة، عن طريق فريق مراقبي الجولان، إقامة مراكز مراقبة مؤقتة في عدة مواقع على طول خط وقف إطلاق النار على الجانب ألفا لمرتين إلى أربع مرات في الأسبوع لكي تكون القوة على دراية أكبر بالحالة السائدة في المنطقة الفاصلة، لا سيما في الجنوب

حيث أخليت مؤقتاً مواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة بسبب الحالة الأمنية. وواصلت القوة، عن طريق فريق مراقبي الجولان، القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات المعدات والقوات الموجودة في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا. ورافق ضباط اتصال من الجانب ألفا أفرقة التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان. واستمر تعليق عمليات التفتيش والعمليات المتنقلة في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو بسبب الحالة الأمنية السائدة. وعلى غرار ما حدث في الماضي، تم فرض قيود على حرية تنقل القوة، ومُنعت أفرقة التفتيش التابعة لها من الوصول إلى بعض المواقع على الجانب ألفا. ولا يزال أعضاء فريق مراقبي الجولان أيضاً يواجهون عددا من القيود المفروضة على تنقلهم في الجانب ألفا عند دخول ومغادرة مركز المراقبة ٥٢ التابع للأمم المتحدة الذي يقع شرق السياج التقني الإسرائيلي.

٢١ - وواصلت القوة تكييف وضعها العملياتي مع أنشطة التدريب الجارية لجيش الدفاع الإسرائيلي ومنشآته العسكرية الجديدة في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا، ومع وجود منشآت عقارية مدنية على مقربة من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة، ومع الأنشطة العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في منطقة العمليات التابعة للقوة. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي تعزيز السياج التقني لمنع العبور من المنطقة الفاصلة. وحافظ كلا الجانبين على مواقعه الدفاعية الموجودة في منطقته المحدودة. واستمر موظفو الجمارك الإسرائيليون في أداء مهامهم بصورة دورية في موقع جيش الدفاع الإسرائيلي عند بوابة العبور التابعة للقوة، الواقعة بين هضبة الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢٢ - وفي المنطقة المجاورة لخط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة، ما زالت الألغام تهدد سلامة أفراد القوة والسكان المحليين. وقد تفاقم هذا التهديد مقارنةً بالسنوات الماضية بسبب وجود الألغام منذ فترة طويلة ونتيجة لتدهور نظم تفجيرها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ موظفو الأمم المتحدة في عدة مرات وجود أفراد مسلحين وغير مسلحين يحفرون المنطقة المحيطة بالسياج التقني لجيش الدفاع الإسرائيلي والمنطقة المحيطة بالموقع ٨٥ التابع للأمم المتحدة ويزيلون ألغاما أرضية منها.

٢٣ - ورغم القيود الناجمة عن الحالة الأمنية على الجانب برافو، واصلت القوة جهود التواصل مع السلطات المحلية ومع السكان المحليين لشرح ولايتها وأنشطتها. وظلت هذه المسألة تكتسي طابعا مهما نظرا للحالة الأمنية السائدة في منطقة عمليات القوة، وباعتبارها جزءاً من الجهود التي تبذلها القوة لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان.

٢٤ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، يسَّرت القوة، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، عبور تسعة طلاب من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، يسَّرت القوة استلام السلطات السورية، من سلطات إسرائيل، جنديا جريحا من قواتها المسلحة تلقى علاجات في مستشفى بنهاريا، في إسرائيل، وذلك عبر بوابتَي الجانبين ألفا وبرافو، برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وواصلت القوة تقديم العلاج الطبي الطارئ للمدنيين لأسباب إنسانية صِرفة. وخلال فترات القصف المكثف الذي شنته القوات المسلحة السورية على قرى في المنطقة الفاصلة والمنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو، لاذ السكان المحليون بالفرار إلى مناطق أكثر أمنا في المنطقة الفاصلة والمنطقة المحدودة السلاح، وفزعوا أحيانا إلى المناطق المحيطة بمواقع الأمم المتحدة ٦٨ و ٦٩ و ٨٠. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اقترب ثلاثة ممثلين لجماعة معارِضة مسلحة من موقع الأمم المتحدة ٨٠ وطلبوا إمدادهم بالغذاء والدواء والماء وربطهم بالكَهرباء أيضا قائلين إن الكهرباء مقطوعة عن القرى المجاورة منذ عدة أيام. ولم يكن بمقدور موظفي الأمم المتحدة في ذلك الموقع إمدادهم بالأصناف المطلوبة.

٢٥ - وفي ٣ آذار/مارس، كانت القوة تضم ١ ٢٤٠ جنديا، من بينهم ٣٨ امرأة، من فيجي (٥٠٩) والفلبين (٣٤٦) والهند (١٩٤) وأيرلندا (١١٧) ونيبال (٧٢) وهولندا (٢). وإضافة إلى ذلك، قدّم ٨٦ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم ثلاث نساء، المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها.

٢٦ - ونظراً للحالة الأمنية المتغيرة في منطقة عمليات القوة، واصلت القوة تعديل عملياتها بما يكفل قدرتها على تنفيذ ولايتها في جو من السلامة والأمن. وواصلت القوة التركيز على الأنشطة الثابتة ابتغاء الحد من تعريض موظفيها للخطر، مع التركيز في الوقت نفسه على تعزيز تحليل الحالة السائدة والإبلاغ عنها والاتصال بالطرفين لتفادي تفاقم الأوضاع. ولا تُنفّذ حاليا إلاّ التنقلات العملياتية والإدارية الأساسية. وشملت أيضا التعديلات التي أُدخلت على العمليات إجراء تغيير مؤقت في محور تركيز الأنشطة التي يقوم بها عدد من المراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان، بدءا بالدوريات ومهام التفتيش وانتهاءً بأنشطة المراقبة الثابتة والاتصال وتحليل الحالة السائدة. ولا تزال القيود التي تفرضها بعض الدول الأعضاء على أنشطة المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على الجانب برافو تعرقل بشكل كبير تنفيذ ولاية القوة. وإضافة إلى ذلك، نُفّذ معظم التوصيات الواردة في الدراسة التي أجريت عن القدرة العسكرية للقوة.

٢٧ - وتواصل القوة اعتماد وتحديث تدابير للتخفيف من حدة التهديدات التي تواجهها استناداً إلى التقييم الشامل للمخاطر الذي أجرته بدعم من الأمانة العامة. ولا تزال التدابير

المتخذة في وقت سابق سارية المفعول، وهي تشمل قيام الجنود التابعين للقوة بتعزيز مراكز المراقبة التي يعمل بها المراقبون العسكريون التابعون لفريق مراقبي الجولان في مواقع محددة، وإجراء تدريبات منتظمة على عمليات الإجلاء، وتحسين مراقبة محيط مقر القوة، وتوفير معدات للحماية الشخصية لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين، وتوفير التدريب اللازم. وقد التحق موظف حماية وموظفا أمن إضافيان للقوة بالبعثة في الآونة الأخيرة مما عزّز مهامها الأمنية الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت أيرلندا على توفير القدرة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة بتقديم موظفين ومعدات. وسيسهم ذلك إلى حد كبير في تحسين قدرة القوة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وبسبب الحالة الأمنية، اضطرت القوة إلى الاستمرار في استخدام مداخل ومخارج بديلة لأفراد البعثة، بالتعاون مع السلطات المختصة.

٢٨ - ولا يزال موظفو القوة على الجانب برافو ينفذون جميع تنقلاتهم على متن قوافل مؤلفة من مركبات مصفّحة. أما التنقلات اللوجستية فتتم تحت الحراسة المسلحة. وفي أعقاب وصول مركبات مصفّحة خفيفة إضافية، أصبح جميع موظفي القوة الوطنيين الذين يعملون في مقر القوة بمعسكر نبع الفوار، يلتحقون بانتظام بأماكن عملهم. ولا يزال عدد من الموظفين الوطنيين، الذين لا يستدعي أداء مهامهم الحضور في معسكر نبع الفوار، يعملون من مكتب القوة في دمشق. ولا يعمل في معسكر عين الفوار إلا الموظفون الدوليون الأساسيون. وقد نُقلت مكاتب الموظفين غير الأساسيين إلى معسكر عين زيوان، الذي يُستخدم أيضا مقرا بديلا للقوة.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٩ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٣١ (٢٠١٣) تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أهاب بالأطراف المعنية أن تنفذ فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/68/371)، المقدّم عملاً بقرارَي الجمعية العامة ٦٧/٢٤ بشأن القدس و ٦٧/٢٥ بشأن الجولان السوري، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣٠ - ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. ويزيد النزاع السوري من تقليص إمكانات استئناف تلك المفاوضات وإحراز تقدم نحو إحلال السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعا – ملاحظات

٣١ – لا يزال يساورني قلق بالغ من استمرار تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية وما لذلك من أثرٍ على السكان السوريين وتداعياتٍ على الاستقرار في المنطقة. وما برح هذا الوضع يؤثِّر إلى حد بعيد في منطقة عمليات القوة. وما زالت الأنشطة العسكرية الجارية في المنطقة الفاصلة تهدد بتصعيد التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتعرّض للخطر وقف إطلاق النار بين البلدين، بالإضافة إلى أنها تزيد من حدة المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة.

٣٢ – وتبرز التطورات الأمنية في منطقة عمليات القوة هشاشة الوضع. ومن التطورات المثيرة للقلق استخدام أسلحة أثقل من المعتاد في النزاع السوري المتواصل، سواء من جانب القوات المسلحة السورية أو مسلحي المعارضة، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في استخدام القوات الحكومية للقوة الجوية في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو، وذلك على مسافة قريبة جداً من المنطقة الفاصلة في بعض الأحيان، مما يزيد من احتمال التصعيد عبر خط وقف إطلاق النار.

٣٣ – وإنني أدين الاستخدام المزعوم ”للبراميل المتفجرة“ من جانب القوات المسلحة السورية. وأدين الأعمال الوحشية المروعة التي ارتكبها بعض عناصر المعارضة المسلحة. وأهيب بجميع أطراف النزاع الدائر احترام القانون الدولي الإنساني. وأكرر أن جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة أياً يكن مصدرها تشكل خطراً على وقف إطلاق النار القائم منذ فترة طويلة وعلى السكان المدنيين المحليين، بالإضافة إلى موظفي الأمم المتحدة في الميدان. فهي تقوض اتفاق فض الاشتباك والجهود التي تبذلها القوة من أجل تنفيذ ولايتها. وإنني أدعو جميع أطراف النزاع السوري إلى وقف الأعمال العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منطقة عمليات القوة. وينبغي ألاّ توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وينبغي للبلدان ذات النفوذ أن تكفل احترام جميع الأطراف مبادئ القانون الدولي الإنساني.

٣٤ – ويشكِّل وجود القوات المسلحة السورية والمعدات العسكرية غير المرخص لها في المنطقة الفاصلة، بالإضافة إلى إطلاق النار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق

النار، انتهاكات جسيمة لاتفاق فض الاشتباك. وجميع حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار تشكِّل أيضا انتهاكات جسيمة لاتفاق فض الاشتباك. وأؤكد على أهمية اتصال جميع الأطراف في المقام الأول بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للحيلولة دون تصعيد الوضع. وأدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وضمان احترام سلامة أفراد القوة وأمنهم، بالإضافة إلى حرية تنقل القوة في جميع أرجاء منطقة عملياتها. ولن تدخر الأمم المتحدة من جانبها جهدا لكفالة استمرار وقف إطلاق النار الساري منذ أمد طويل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٥ - وما زال يساورني قلق بالغ إزاء الحوادث العديدة التي يتعرّض لها الأفراد التابعون للأمم المتحدة في الميدان. فالولاية المسندة إلى القوة تظل عنصرا هاما في كفالة استقرار المنطقة. ويجب الإشارة إلى أن القوة قد أنشأها مجلس الأمن بموافقة إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وأن ولايتها حُدِّدت بموجب اتفاق فض الاشتباك والبروتوكول الملحق به. فالقوة مكلفة بمهمة الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وضمان التقيد به على نحو صارم، والإشراف على تنفيذ الاتفاق والبروتوكول الملحق به في ما يتعلق بالمنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح.

٣٦ - وأي عمل عدائي ضد موظفي الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك تقييد تنقلاتهم وتهديد سلامتهم البدنية، وإطلاق النار بشكل مباشر وغير مباشر على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها من جانب القوات المسلحة السورية أو عناصر المعارضة المسلحة، واستخدام مباني الأمم المتحدة، بما فيها مواقع الأمم المتحدة التي تم إخلاؤها مؤقتا، من جانب عناصر المعارضة المسلحة، أو من جانب أفراد القوات المسلحة السورية لأغراض الاحتماء أثناء القتال، أمر غير مقبول. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء بعض مواقع الأمم المتحدة، ولا سيما المواقع القريبة من رويحينة وبريقة، التي تقع بانتظام في مرمى النيران المتبادلة بين الجانبين. ومما يثير أيضا قلقا بالغا وجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة وازدياد استخدامها من جانب عناصر المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة، ولا سيما بالقرب من مواقع الأمم المتحدة أو على الطرق المؤدية إليها. فهذه الأجهزة تعرض موظفي الأمم المتحدة في الميدان للخطر وتعوق حرية تنقل أفراد القوة وفريق مراقبي الجولان. ويجب المحافظة على سلامة أفراد القوة والمراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان وأمنهم، لأن ذلك أمر أساسي لتمكين القوة من مواصلة تنفيذ ولايتها.

٣٧ - وتقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية الرئيسية عن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في المنطقة الفاصلة وفي المنطقة المحدودة السلاح على الجانب

برافو. وأشيرُ إلى المساعدة المقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية في تيسير توفير الإمدادات الأساسية دعما للجهود التي تبذلها القوة لكفالة استمرارها في تنفيذ ولايتها بأمن وأمان. ولا بد من كفالة احترام امتيازات القوة وحصاناتها وحريتها في التنقل. ويجب إطلاع عناصر المعارضة المسلحة النشطين في منطقة عمليات القوة على ولايتها، كما يجب أن يكفوا فورا عن أية أعمال تهدد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ويساورني قلق بالغ من السلوك التهديدي الذي أبان عنه بعض عناصر جماعات المعارضة المسلحة في عدة حوادث حيال موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ويظل من الأهمية بمكان أن تواصل البلدان ذات النفوذ توجيه رسالة قوية إلى جماعات المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة تنبهها فيها إلى ضرورة وقف جميع الأنشطة التي تعرض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان للخطر، بما فيها إطلاق النار على حفظة السلام واستخدام الأصول والمعدات التي تحمل شعار الأمم المتحدة أو استخدام مواقع الأمم المتحدة، وإلى ضرورة منح موظفي الأمم المتحدة الحرية التي تكفل لهم الاضطلاع بولايتهم في جو من السلامة والأمن.

٣٨ - ولا يقل عن ذلك أهميةً أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه لجعل الطرفين المعنيين يعملان على تمكين القوة من العمل بحرية وفي ظروف آمنة في منطقة عملياتها والاضطلاع بولايتها الهامة. ومن الضروري مواصلة إتاحة جميع الوسائل والموارد التي تحتاجها القوة لتنفيذ ولايتها بأمن وأمان. ومن المهم للغاية أن تحافظ القوة على ثقة والتزام البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومات أيرلندا، والفلبين، وفيجي، ونيبال، والهند، وهولندا على مساهماتها في القوة وصمودها في هذه الظروف العصيبة. وكذلك، أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأرحب بإلغاء بعض الدول الأعضاء للقيود المفروضة على أنشطة المراقبين العسكريين التابعين للهيئة العاملين في الجولان. وبالنظر إلى الإجراءات التي تواصل القوة اعتمادها لضمان سلامة الموظفين وأمنهم، فإنني أشجع الدول الأعضاء الأخرى على النظر في الحذو حذوها. ولا يزال استمرار وجود القوة على أساس من المصداقية عنصرا هاما في كفالة الاستقرار في الجولان وفي المنطقة.

٣٩ - وبالنظر إلى الحالة الأمنية المتقلبة في منطقة عمليات القوة، تقوم القوة بانتظام باستعراض وضعها وعملياتها وتعديلهما، حسب الاقتضاء، وبتنفيذ تدابير التخفيف اللازمة. وتتواصل عملية تعزيز قدرات القوة في مجال الدفاع عن النفس، بوسائل منها زيادة قوام القوة إلى نحو ١ ٢٥٠ فردا والارتقاء بمعدات الدفاع عن النفس، وذلك ضمن المعايير المحددة في البروتوكول الملحق باتفاق فض الاشتباك. وتقوم القوة بوضع التدابير اللازمة لتعزيز قدرتها على التصدي للخطر المتزايد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وبالإضافة إلى ذلك،

تقوم القوة باستمرار باستعراض وتحديث خطط الطوارئ الخاصة بها. ويتسم الدعم المقدم من الأطراف ومجلس الأمن بأهمية بالغة في الوقت الذي تواصل فيه القوة التكيف مع وضع متغير باستمرار.

٤٠ - ولا تزال الحالة الأمنية الراهنة تعطل بشكل يومي تقريبا أنشطة الدعم والأنشطة اللوجستية التي تقوم بها القوة، الأمر الذي يعرقل إلى حد كبير قدرة البعثة على القيام على نحو فعال بالمهام المسندة إليها. ومن الضروري أن تواصل الأطراف تقديم كل الدعم اللازم لضمان تهيئة الظروف الملائمة لموظفي الأمم المتحدة في الميدان وأن تستمر في التعاون بشكل كامل في تيسير أنشطة الدعم والأنشطة اللوجستية التي تقوم بها القوة.

٤١ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، الفريق إقبال سينغ سينغا، وللأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته، الذين يواصلون بكفاءة والتزام، وفي ظروف صعبة، أداء المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وإنني واثق تماما من أن القوة ستواصل بذل قصارى جهدها للاضطلاع بمهمتها. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في صفوف القوة، وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.